جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومى

سلسلة مذكرات خارجية

مذكرة خارجية رقم (٨٨٦)

محاضرات فى

المورزين التخطيطية

فى الاقتصاد الاشتراكى المخطط

للدكتور محمد فكرى شحاتة

الجزء الثالث: ميزان الدخل القومى
: ميزان رأس المال الثابت
: ميزان القوى العاملة
أغسطس سنة ١٩٦٩

جمهورية مصر العربية – طريق صلاح سالم – مدينة نصر – القاهرة – مكتبب ريد رقم ١١٧٦٥

A.R.E Salah Salem St. Nasr City , Cairo P.O.Box : 11765

الفصل الرابـــع

ثانيا : ميزان الدخل القومى وتوزيعه واستخدامه النهائى

مقدمـــه :

يعتبر ميزان الدخل القومى وتوزيعه جزءا رئيسيا من ميزان الاقتصاد القومى. فبينما يعرض ميزان انتاج واستخدام الناتج الاجتماعى الاطار العام للتدفقـــات السلعية فى الاقتصاد الاشتراكى المخطط فان ميزان الدخل القومى من ناحية اخـرى يبرز الاطار العام للتدفقات المالية المقابلة لهذه التدفقات السلعية . ويعتبر مـيزان الدخل القومى وتوزيعه واستخدامه النهائى اساس الحسابات القومية المستخدمة فـــى الاقتصاد الاشتراكى المخطط وذلك بالمقارنة بالحسابات القومية فى الدول الراسماليـة حيث يتميز بما يلى :

١ ـ التفرقة بين التوزيع الاولى والثانوى للدخل القومى طبقا للتفرقة بين الانشطـــة المنتجه والانشطة غير المنتجه حيث تحصل الاولى على نصيبها فى الدخـــل القومى من الانتاج مباشرة حسب التوزيع الاولى للدخل القومى بينما تحصـــل الانشطة غير المنتجه على نصيبها من الدخل القومى من الانشطة المنتجه كمـــا يتضح من متابعة التوزيع الثانوى للدخل القومى .

٢ ـ ميزان الدخل القومى كجزء من الموازين التخطيطيه وعلاقته بالموازين الاخـــرى خاصة بميزان انتاج وتوزيع واستخدام الناتج الاجتماعى والذى يعكس الجانـــب السلعى من تكرار الانتاج .

٣ ـ اعداد ميزان الدخل القومى بغرض التخطيط الاقتصادى لسنوات مقبلة وما يـــبرره هذا الميزان من معلومات تخطيطيه هامه ولازمه لموازنة الخطة خاصة خطة القطـاع العـــام .

ولسوف نعرض فى هذه المحاضرة صورة مبسطة لتخطيط التدفقات الماليـــة وتشابكها مع التدفقات السلعية بواسطة الموازين التخطيطيه المتبعة فى الاقتصـــاد الاشتراكى المخطط خاصة ميزان الناتج الاجتماعى وميزان الدخل القومى ٠

وكما ذكرنا فى المحاضرات السابقة يعتبر رقم الدخل القومى من اهـــم المجاميع الرئيسية للاقتصاد القومى ، ويعكس حجم هذا الدخل مستوى التقـــدم الاقتصادى والاجتماعى للدولة ، كما يبرز هيكل الدخل القومى ومكوناته الزيـــادة المستقبلة والممكنه لمستوى المعيشة (استهلاك) وللثروة القومية ومعدل النمو (التراكم)٠ ولذلك يلعب تخطيط الدخل القومى واستخداماته دورا رئيسيا فى وضع الخطط واعداد التقديرات الاولية للاجل الطويل ٠

كذلك ذكرنا من قبل ان الدخل القومى بالمفهوم الماركسى يعتبر جزءا مـــن الناتج الاجتماعى اذا ما نظرنا الى الجانب المالى لهذا الناتج حيث يشمل رقـــم الدخل القومى الاجور وفائض القيمة فقط كما يلى :

الناتج الاجتماعى ج = س + ر + ف

الدخل القومى ى = ر + ف

فالدخل القومى ينشأ فقط فى القطاعات المنتجه (سلع انتاجية واستهلاكيـــة) اى نتيجة للعمل المنتج فى القطاعات المنتجه للسلع الماديه والخدمات المنتجة الـــتى تضيف الى قيمة هذه السلع ٠ وبذلك يختلف مفهوم ومضمون الدخل القومى طبقـــا للنظرية الماركسيه عن ما هو متبع فى الحسابات القومية والدول الراسمالية ٠

واخيرا وضحنا من قبل انه يمكن النظر الى الجانب السلعى من الدخـــل القومى بمتابعة استخدام هذا الدخل اما فى اغراض استهلاكية او لغرض التراكـــم ، بمعنى ان :

الجانب المالى ى = ر + ف

الجانب السلعى ى = ك + أ

وبمقارنة ميزان الدخل القومى بميزان الناتج الاجتماعى سوف نجد انه بينما يعكس الميزان الاخير الجانب السلعى (تدفقات سلعية) حيث يبرز ابعاد الانتاج والاستهلاك والتراكم فى عملية تكرار الانتاج ، فان ميزان الدخل القومى يعكس الجانب المالى (تدفقات مالية) حيث يبرز نشاط التوزيع والتبادل فى تكرار الانتاج . وتظهر اهمية ميزان الدخل القومى من وظائفه التالية :

أ - وصف وتحليل التدفقات المالية الرئيسية فى الاقتصاد القومى .

ب - التنسيق بين التدفقات السلعية والتدفقات المالية (الدخلية) .

جـ - تحقيق التوازن والتناسق بين الخطط المختلفة والموازين التخطيطية الاخرى .

قياس الدخل القومى :

يمكن قياس رقم الدخل القومى باحدى الطرق الثلاثة الاتية :

أ - عن طريق الانتاج حيث يمكن الحصول على رقم الدخل القومى باستنزال قيمة الاستهلاك الانتاجى (مستلزمات الانتاج) من قيمة الناتج الاجتماعى ، اى :

∵ ج = س + ر + ف

∴ ى = ج - س = ر + ف

وفى هذه الحالة سوف يعتمد تقدير رقم الدخل القومى على ما تبرزه مؤشرات الانتاج . وغالبا ما تستخدم هذه الطريقة لحساب الدخل القومى فى الدول الاشتراكية لتوافر ودقة بيانات الانتاج سواء بالنسبة للاحصاءات عن الماضى او التقديرات عن المستقبل .

ب - عن طريق التوزيع حيث يحسب الدخل القومى مباشرة من توزيعه الاولى وذلك على اساس الاجور والمرتبات للعمال المنتجين (ر) وفائض المجتمع (ف) المحقق من الانتاج .

اى ان مباشرة :

ى = ر + ف

وبالتالى يعتمد حساب الدخل القومى على احصاءات الاجور والبيانات المالية .

ح - عن طريق استخدام الدخل القومى حيث يحسب الدخل القومى على أساس حاصل جمع قيمة المخصص للاستهلاك والتراكم ، اى ان :

ى = ك + أ

ويلاحظ على هذه الطريقة انه فى حالة وجود فائض بالميزان التجارى (زيادة الصادرات عن الواردات) سوف يكون الناتج الاجمالى المستخدم اقل من المنتج والعكس بالعكس كما سلف ذكره . وقد تستخدم الطريقة الثانية او الثالثة أو كلاهما بالاضافة الى الطريقة الاولى لحساب الدخل القومى لغرض المراجعه .

هيكل ميزان الدخل القومى :

يتكون ميزان الدخل القومى من خمسة اجزاء رئيسية تعرض على الترتيب : انتاج الدخل القومى - توزيعه الاولى - توزيعه الثانوى - توزيعه النهائى - واستخدامه النهائى .

١ - انتاج الدخل القومى : يتكون الدخل القومى نتيجة للعمل المنتج الذى يساهم فى انتاج الناتج الاجتماعى . ويتحدد رقم الدخل القومى على اساس قيمة

الناتج الاجتماعى ناقصا قيمة مستلزمات الانتاج التى استخدمت فى الانتاج ، وبذلك فان انتاج الدخل القومى مشتق من انتاج الناتج الاجتماعى وذلك كما هو موضح فى الجزء الاول من هيكل ميزان الدخل القومى . اما الاجزاء الاخرى للميزان فنعرضها بشىء من التفصيل .

٢ ـ التوزيع الاولى للدخل القومى :

ويتم توزيع الدخل القومى فى هذه المرحلة فى المجال الذى ساهم فى انتاج هذا الدخل اى فى القطاعات المنتجه من الاقتصاد القومى وذلك فى نفس الوقت الذى يتم فيه الانتاج . ويمكن تمييز نوعين رئيسيين من الدخول الاولية وهما :

أ ـ دخول الاهالى من التوزيع الاولى وتشمل الاجور والمرتبات فى القطاعات المنتجه ، الدخول النقدية والعينية لاعضاء الجمعيات التعاونية الانتاجية ، ودخول المزارعين بالمزارع الخاصة .

ب ـ نصيب المجتمع من التوزيع الاولى للدخل ممثلا فى ارباح الوحدات المنتجه ، الضريبة على رقم الاعمال ، اشتراكات التأمينات ، وصافى دخول التعاونيات .

كما يحصر الدخل القومى بطريقة الانتاج السالف ذكرها مع ابراز نصيب الاهالى ونصيب المجتمع فى التوزيع الاولى للدخل حسب القطاعات المنتجه (انظر القطاعات المنتجه فى ميزان الناتج الاجتماعى) وذلك كما هو موضح بهيكل ميزان دخول القطاعات المنتجه .

هيكل ميزان الدخل القومى وتوزيعه واستخدامه النهائى

انتاج الدخل القومى		توزيعه الأولى		توزيعه الثانوى		توزيعه النهائى		استخدامه النهائى	
قيمه الناتج الاجتماعى	١٣٠٠	١ـ دخل الأهالى	(٤٠٠)	١ـ صافى دخل الأهالى	(+٨٠)	١ـ الأهالى	(٤٨٠)	١ـ الدخل النهائى للأهالى	(٤٨٠)
مستلزمات الانتاج	٥٠٠	ـ أجور عمال منتجين		أ ـ دخول :	(٢٠٠)	الدخل من التوزيع الأولى	٤٠٠	ـ استهلاك فردى	٤٥٠
		ـ صافى انتاج مزارعين		ـ أجور عمل غير منتج	١٣٥	صافى الدخل من التوزيع الثانوى	+ ٨٠	ـ تراكم (خاص)	٣٠
		ـ دخل أعضاء التعاونيات		ـ معاشات ومنح دراسيه	٥٠	٢ـ القطاعات المنتجه	(١٢٠)	٢ـ الدخل النهائى للقطاعات المنتجه	(١٢٠)
		ـ صافى دخل القطاع الخاص		ـ مقبوضات من البنوك والتأمين	١٠٥	الدخل من التوزيع الأولى	٤٠٠	ـ تراكم	١٠٠
				ب ـ نفقات :	(ـ ١٢٠)	صافى الدخل من التوزيع الثانوى	ـ ٢٨٠	ـ احتياطات	٢٠
		٢ـ دخل المجتمع	(٤٠٠)	ـ مقابل خدمات غير منتجه	ـ ٥٥	٣ـ القطاعات غير المنتجه	(٢٠٠)	٣ـ الدخل النهائى للقطاعات غير المنتجه	(٢٠٠)
		(قطاعات منتجه)		ـ رسوم وضرائب دخل	ـ ٤٠	الدخل من التوزيع الأولى	ـ	ـ استهلاك جماعى	١٢٠
		ـ أرباح القطاع العام المنتج		ـ مدفوعات للبنوك والتأمين	ـ ٢٥	صافى الدخل من التوزيع الثانوى	٢٠٠	ـ تراكم	٨٠
		ـ ضريبه رقم الأعمال		٢ـ صافى دخل القطاعات المنتجه	(ـ ٢٨٠)				
		ـ صافى دخل التعاونيات		أ ـ دخول :	(٨٠)				
		ـ اشتراكات تأمينات اجتماعيه		ـ من ميزانيه الدوله لتمويل التراكم	٥٥				
				ـ من البنوك (ائتمان)	٢٥				
				ب ـ نفقات	(ـ ٣٦٠)				
				ـ لميزانيه الدوله (فائض وضريبه رقم أعمال واشتراكات تأمينات)	٣١٠				
				ـ للبنوك (تسديدات)	ـ ٢٠				
				ـ للقطاعات غير المنتجه (خدمات)	ـ ٣٠				
				٣ـ صافى دخل القطاعات غير المنتجه	(٢٠٠)				
الدخل القومى	٨٠٠	الدخل القومى	٨٠٠	أ ـ دخول :	(٣٣٥)	الدخل القومى	٨٠٠	الدخل القومى	٨٠٠
				ـ من ميزانيه الدوله (تخصيصات)	٢٥٠				
				ـ من الاهالى	٥٥				
				ـ من المنشآت المنتجه	٣٠				
				ب ـ نفقات :	(ـ ١٣٥)				
				ـ للاهالى (اجور)	ـ ١٣٥				

هيكل ميزان دخول القطاعات المنتجه

القطاعات المنتجه	(١) قيمة اجمالى الانتاج	(٢) قيمة مستلزمات الانتاج	(٣) صافى الانتاج (الدخل القومى) (١) - (٢)	(٤) نصيب الاهالى (توزيع اولى)	(٥) نصيب المجتمع (توزيع اولى)
١ - صناعة					
٢ - زراعة					
٣ - بناء وتشييد					
٤ - مواصلات					
٥ - تجارة داخلية					
. .					
. .					

٣ - التوزيع الثانوى للدخل القومى : وفى هذه المرحلة يتم اعادة توزيع الدخل على المجموعات التالية :

الاهالى - القطاعات المنتجه - القطاعات غير المنتجه

ومن الناحية الاقتصادية تعتبر هذه التوزيعات بمثابة تحويلات داخلية ومن جانب واحد وبدون مقابل عمل منتج ، مثل مدفوعات العمال المنتجين للقطاعات المنتجه (خدمات) لقاء حصولهم على الخدمات المختلفة غير المنتجه (مواصلات - صحية - ترفيهيه - ... الخ) .

وتظهر اهمية وضرورة متابعة التوزيع الثانى (الثانوى) للدخل القومى من فصل وتميز القطاعات غير المنتجه التى لا تخلق ناتج اجتماعى او دخل قومى بل تعيش على ما تحصل عليه من القطاعات المنتجه عن طريق اعادة توزيع دخول الاخيره بموجب التوزيع الثانوى . كما توجد تدفقات مالية فى المنشآت والوحدات المنتجه نظرا لانه فى فترات كثيره قد لا تتوازن ايراداتها مع مصروفاتها مما يضطرها الى الاقراض او الاقتراض وما ينشأ عنه من تدفقات مالية تعتبر ايضا بمثابة اعادة توزيع للدخل القومى يجب ان يشمله التوزيع الثانوى . كذلك توجد تدفقات مالية تعتبر بمثابة اعادة توزيع للدخل القومى تحقيقا لاغراض اجتماعيه مثل المساعدات والتأمينات الاجتماعية ، والمنح الدراسية والبعثات ، حيث يتم تحويل جزء من الدخل القومى من مجموعات دخلية فى التوزيع الاولى كالقطاعات المنتجه والاهالى الى مجموعات اخرى . ونعرض فيما يلى التدفقات المالية فى المجموعات الدخلية بالتوزيع الثانوى :

أ - قطاع الاهالى حيث يشتمل التوزيع الثانوى للدخل القومى ما يتحصل عليه الاهالى فى الانشطة المنتجه وغير المنتجه نتيجة لاعادة توزيع الدخل مثل اجور ومرتبات العاملين بالقطاعات غير المنتجه ، والتأمينات والمساعدات الاجتماعية والمنح الدراسية ، وتحويلات اخرى من جهازى البنوك والتأمين فى صورة اعتمادات، مزايا ، يانصيب ، ٠٠٠الخ . اما مدفوعات الاهالى فى التوزيع الثانوى فتشمل ما يدفعونه نظير خدمات الانشطة غير المنتجه ، وضرائب الدخل للحكومه ، ومدفوعاتهم لجهازى البنوك والتأمين . ويمثل الفرق بين دخول ومدفوعات الاهالى طبقا للتوزيع الثانوى وعادة ما يكون بالزيادة اضافة الى دخولهم السابقة حسب التوزيع الاولى للدخل القومى . ويشكل هذا المجموع الدخل النهائى للاهالى (انظر هيكل ميزان الدخل القومى) الذى سوف يحدد الاستخدام النهائى لدخول الاهالى فيما بين الاستهلاك والاستثمار (بناء مساكن خاصة مثلا) .

ويلاحظ انه بحصر نصيب الاهالى فى التوزيع الاولى للدخل القومى وتصييهم من التوزيع الثانوى يمكن اعداد ميزان دخول ونفقات للاهالى الذى يشتمل على مجموع ما يتحصلون عليه من دخول ومجموع ما ينفقونه دون التفرقة بين التوزيع الاولى والتوزيع الثانوى كما هو موضح بهيكل الميزان . وبالتالى فان ميزان دخول ونفقات الاهالى (ميزان تشابكى) يعتبر جزءا من ميزان الدخل القومى ، ومن ميزان دخول ونفقات الاهالى يمكن استنتاج صافى الدخول التى ستوجه الى طلب السلع الاستهلاكية ومقارنتها مع المعروض من هذه السلع ومحاولة ايجاد توازن بينهما سواء عن طريق التأثير فى الطلب (الدخول) او المعروض (المخصص السلعى للاستهلاك) او عن طريق تغيير اسعار التجزئه لتحقيق هذا التوازن اذا ما لزم الامر .

ب - القطاعات المنتجه حيث تظهر متابعة التوزيع الثانوى للدخل مثل التحويلات الدخليه من هذه القطاعات الى القطاعات غير المنتجه فى شكل اجور عمال غير منتجين ومدفوعات اجتماعية اخرى لقاء الخدمات (غير المنتجه) التى يقدمونها كما تظهر ما يتم تحويله من القطاعات المنتجه الى ميزانية الدولة (معظم فائض المجتمع) والى جهاز الائتمان (تسديدات قروض) . ولمتابعة اعادة توزيع دخول القطاعات المنتجه فيما بينها .

ومن ناحية اخرى تحصل القطاعات المنتجه فى مرحلة التوزيع الثانوى للدخل على تحويلات دخليه من ميزانية الدوله لغرض تمويل التراكم (اصول ثابتة ومخزون سلعى) ، وعلى قروض من جهاز الائتمان . وعادة ما يكون رصيد عملية التوزيع الثانوى للدخل فى القطاعات المنتجة عجزا (زيادة مدفوعات عن مقبوضات تحويليه) حيث تعتمد معظم الدول على فائض القطاعات المنتجه (فائض ميزانية الاعمال فى ج ٠ع٠م مثلا) لمقابلة العجز فى القطاعات غير المنتجه (عجز ميزانية الخدمات فى ج ٠ع٠م) .

هيكل ميزان دخول ونفقات اه مالي

دخول	نفقات
١ - دخول العاملين	١ - مدفوعات نظير خدامات
- اجور ومرتبات العاملين بالقطاع العام ٠	- ايجارات
- دخول نقدية لاعضاء التعاونيات ٠	- استهلاك مياه وغاز كهرباء
- دخول نقدية للمزارعين من بيعهم لمنتجاتهم ٠	- مواصلات
٢ - دخول اجتماعية	- اخرى
- معاشات	٢ - مدفوعات لميزانية الدولة
- منح دراسية	- ضرائب دخل
- اخرى	- رسوم وضرائب اخرى
٣ - دخول من البنوك والتأمين	- اخرى
- مسحوبات من ايداعات	٣ - مدفوعات للبنوك والتأمين
- اقتراض	- ايداعات
- مزايا تأمينية	- اقساط تأمين
- اخرى	- سداد قروض
	- اخرى
	٤ - رصيد للاستخدام النهائي (استهلاك وتراكم)

حـ - القطاعات غير المنتجه حيث لا تشترك هذه القطاعات فى انتاج الناتج الاجتماعى وتكوين الدخل القومى بل تحصل على نصيبها منه عن طريق التوزيع الثانوى . وكما تحصل القطاعات غير المنتجه واغلبها ادارات حكوميه على معظم دخولها من ميزانية الدوله (مخصصات) نظرا لانها لا تستهدف الربح اصلا بل ان كثيرا من الخدمات التى تقدمها قد تكون بدون مقابل (اداره - امن ودفاع - بحث علمى) ، وبالتالى لا يمكنها تمويل نشاطها ذاتيا مثل المنشآت المنتجه . ومن ناحية اخرى قد تحصل بعض القطاعات غير المنتجه بالاضافة لذلك على بعض دخول الاهالى مقابل خدماتهم (التعليم - الصحه - الثقافه - اسكان - مواصلات) وذلك كما هو موضح بهيكل ميزان الدخل القومى . اما نفقات القطاعات غير المنتجه فهى تنحصر فى مدفوعاتها لميزانية الدوله (اشتراكات تأمينات) والى الاهالى فى شكل اجور ومدفوعات اجتماعيه . كما يمكن ايضا تحليل بنود دخول ونفقات القطاعات غير المنتجه السالف ذكرها موزعه على حسب مختلف الانشطه غير المنتجه .

٤ - التوزيع النهائى للدخل القومى : يتحدد التوزيع النهائى للدخل القومى لكل قطاع الاهالى والقطاعات المنتجه والقطاعات غير المنتجه على اساس حاصل جمع نصيب كل منها فى الدخل القومى من التوزيع الاولى وصافى دخلها من التوزيع الثانوى ، وذلك كما هو موضح بهيكل ميزان الدخل القومى . ويمثل رقم الدخل النهائى الدخل المتاح للاستخدام النهائى سواء لاغراض استهلاكية او استثمارية .

٥ - الاستخدام النهائى للدخل القومى : ويمثل الحلقة الاخيره فى عملية متابعة الدخل القومى والتدفقات المالية التى تنشأ عنه . وايضا يفرق بين قطاع الاهالى والقطاعات المنتجه والقطاعات غير المنتجه حيث يمكن بذلك تحديد التخصيصات الماليه الموجهه الى وجهات استهلاكية وتلك التى توجه وجهات استثمارية بالنسبة لكل من هذه القطاعات .

التوازن بين التدفقات السلعية والتدفقات المالية :

من العرض السابق لهيكل ميزان الدخل القومى وتوزيعه واستخدامه النهائى يمكن استنتاج بعض المعادلات التى يشترط توافرها لتحقيق التوازن بين التدفقات السلعية والمالية (بغرض عدم وجود تجاره خارجيه) كما يلى :

١ - الدخل النهائى للاهالى = دخل الاهالى فى التوزيع الاول
+ صافى دخلهم فى التوزيع الثانوى.

٢ - الدخل النهائى للاهالى = استهلاك فردى + تراكم خاص

٣ - الدخل النهائى للقطاعات المنتجه = دخل المجتمع فى التوزيع الاول
- صافى دخلهم فى التوزيع الثانوى
(بالسالب)

٤ - الدخل النهائى للقطاعات المنتجه = تراكم فى القطاعات المنتجه + احتياطيات

٥ - الدخل النهائى للقطاعات غير المنتجه = رصيد دخولهم فى التوزيع الثانوى

٦ - الدخل النهائى للقطاعات غير المنتجه = الاستهلاك الجماعى + تراكم فى القطاعات غير المنتجه .

ومما يؤكد هذا التوازن بين التدفقات المالية والسلعية ان الدخل القومى يعتبر جزءا من الناتج الاجتماعى ويحسب من هذا الناتج اصلا. غير انه قد يعوق هذا التوازن ضرورة قياس الدخل القومى والتدفقات المالية الناشئه عنه بالاسعار الجارية بينما يجب استخدام الاسعار الثابتة فى قياس الناتج الاجتماعى وتتبع التدفقات السلعية. وعلاجا لذلك فانه عادة ما يعد ميزان الناتج الاجتماعى بالاسعار الثابتة والاسعار الجاريه ايضا حتى يمكن مقارنة التدفقات السلعية والتدفقات المالية وتحقيق التوازن بينهما.

واخيرا ان تحقيق التوازن بين التدفقات السلعية والتدفقات المالية فى الاقتصاد القومى لا يتحقق فقط عن طريق التوازن بين المجاميع الرئيسيه فى ميزانى الناتج الاجتماعى والدخل القومى بل ان الامر يقتضى وجو تناسب وتوازن بين الاجزاء التحليليه لمكونـــات كل من هذه الموازين والموازين الاخرى مما يخرج عن نطاق هذه المحاضرات.

ميزان الدخل القومى كبديل للحسابات القومية :

لقد سبق ان ذكرنا فى مستهل هذه المحاضرة ان ميزان الدخل القومى وتوزيعه واستخدامه النهائى فى الاقتصاد الاشتراكى المخطط يقوم مقام الحسابات القومية المتبعة فى الدول الاخرى من حيث ابراز التدفقات المالية الرئيسية فى الاقتصاد القومى.

فمن المعلومات التفصيلية الوارده بهيكل ميزان الدخل القومى وتوزيعه واستخدامه النهائى السالف ذكره يمكن تصوير الحسابات المالية الفرعية التالية :

- حساب دخول ونفقات الاهالى .
- حساب دخول ونفقات الاهالى القطاعات المنتجه .
- حساب دخول ونفقات الاهالى القطاعات غير المنتجه.
- حساب دخول ونفقات الاهالى (ميزانية) الدولة.
- حساب موارد واستخدامات جهاز الائتمان .

ولسوف اترك للقارئ فرصة التدرب على تصوير هذه الحسابات من واقع البيانات والارقام التى وردت بميزان الدخل القومى وتوزيعه واستخدامه النهائى. *

---

* تظهر هذه الحسابات التى تشبه الحسابات القومية كثيرا بصوره مركزه جدا بملحـــق أ فى نهاية هذه المذكره حيث تتطابق الارقام والبيانات الوارده بها مع ما ورد بهيكل ميزان الدخل القومى وتوزيعه واستخدامه النهائى ص ٦ من هذه المذكره .

الفصل الخامس

ثالثا : ميزان راس المال الثابت القومى :

مقدمه :

كما ذكرنا من قبل يمثل ميزان الاقتصاد القومى بجوانبه الثلاثة ٠ السلعى والمالى والبشرى النموذج العام للاقتصاد القومى Macroeconomic Model فى الدول الاشتراكية٠ ولقد سبق ان عرضنا فى الفصل الثالث ميزان انتاج واستخدام الناتج الاجتماعى ، وفى الفصل الرابع ميزان الدخل القومى ٠ ولكى يكتمل النموذج العام للاقتصاد القومى نعرض فى هذه المحاضرة ميزان راس المال الثابت القومى وميزان القوى العامله ٠ وان كان ميزان انتاج واستخدام الناتج الاجتماعى يصور الجانب السلعى للاقتصاد القومى وميزان الدخل القومى وتوزيعه واستخدامه النهائى يصور الجانب المالى ، فان ميزان راس المال الثابت القومى يعرض جانبا سلعيا وجانبا ماليا لاحد المتطلبات الرئيسيه للتوسع فى الانتاج الا وهو تراكم السلع الراسماليه ، اما ميزان القوى العامله فينفرد بعرض الجانب البشرى من الاقتصاد القومى ٠

تعريف راس المال الثابت القومى :

لقد ذكرنا من قبل ان الانتاج الاجتماعى يتكون من سلع استهلاكية وسلع انتاجية ، وان الاخيرة بدورها قد تكون سلع وسيطة تستهلك لدى استخدامها فى الانتاج او سلع راسمالية تشبع حاجات الانتاج لسنوات عديدة ولا يستهلك منها فى انتاج سنة ما الا جزءا محدودا ويعرف بالسلع الراسمالية مثل المعدات والآلات والمبانى وجميعها تستهلك فى انتاج الناتج الاجتماعى عادة لمدة تزيد عن سنة ٠ ولذلك فان لراس المال الثابت جانبين مميزين :

١ - الجانب المادى (سلعى) وتيمثل فى القيمة الاستعمالية Use Value اى قيمته فى الاستعمال او قدرته على المساهمة في انتاج سنه ما ، وهذه القيمة لا تتغير عادة من سنة لاخرى خلال سنوات عمر الاصل الثابت .

٢ - الجانب المالى ويتمثل فى القيمة المالية للاصل حيث تتناقص هـــذه القيمة سنويا بمقدار الاستهلاك المحتسب كل سنه والذى يخصم من التكلفة الاصلية للاصـــل الثابت يظهر بوضوح اذا علمنا انه فى احيان كثيره قد تكون القيمة النقدية لاصل ما بعـــد عدد معين من السنين تساوى صفرا بينما قيمته الاستعمالية كما هى لم تتغير عنها فى سنة انشائه . لذلك فانه عادة ما يعد ميزانية لراس المال الثابت القومى احدهما مادى والاخـــر مالى .

هيكل ميزان راس المال الثابت :

يجب التفرقة اولا بين راس المال الثابت المنتج وراس المال الثابت غير المنتج قياسا على ما اذا كان راس المال الثابت مستخدما فى انشطة منتجه او غير منتجـــــه . ويمكن تحديد راس المال الثابت غير المنتج بالاصول الثابتة التى فى حوزة المجتمـــــع على اساس الملكية العامه ومستخدمه فى انشطة الخدمات التى تقدمها الدولة مثل المبانـى والالات والسيارات ، والثلاجات المستخدمه فى خدمات التعليم والصحة والثقافة ، ٠٠٠٠الخ . وكذلك الاصول الثابتة التى فى حوزة الاهالى ولقد سبق الاشارة الى استبعاد الســـلع المعمرة التى فى حوزة الاهالى لاغراض استهلاكية (كالثلاجات والسيارات) من الاصول الثابتة الراسماليـــة .

ويمكن تبويب الاصول الثابتة بطرق مختلفة . فمثلا قد نفرق بين الانواع المختلفة للاصول الثابتة حسب طبيعتها الى اراضى ، ومبانى ، وآلات ومعدات ، ووسائل نقل كمـــا هو متبع فى ج .ع.م . او قد يرى التفرقه بين الاصول الثابتة على اساس مدى ارتباطهـــا

بالانتاج الى اصول مباشرة كالآت والمعدات وهى تؤثر مباشرة فى حجم الطاقة الانتاجية وامكانيات زيادة الانتاج او الاصول غير المباشرة التى لا ترتبط بالانتاج مباشرة كالمبانى . وكذلك يمكن فى داخل مجموعة الاصول الثابتة المباشرة تمييز مجموعات مختلفة منها مثل معدات صناعية ، مواسير وكابلات قوى محركه ، وسائل نقل آلات هندسية ، الخ . وفى داخل الاصول غير المباشره يمكن تمييز مبانى ، وانشاءات (كبارى - خزانات) ، اراضى . وعادة ما يتفق تقسيم الاصول الثابتة الى مباشرة وغير مباشرة مع الاغراض التحليليه لغرض ميزان الاقتصاد القومى بصفة عامه.

وتبرز اهمية راس المال الثابت القومى من اعتماد التوسع فى الانتاج لدرجة كبيره على حجم وهيكل الاصول الثابتة فى الاقتصاد القومى . فتغيير نمط وهيكل الانتاج او معدل زيادته فى القطاعات المختلفة يتطلب تعديل الطاقة الانتاجية فى هذه القطاعات (الاستثمارات فى الاصول الثابتة) . ومن ناحية اخرى ان الانتاج اصلا هو الذى يعطى المصدر الرئيسى لزيادة الطاقة الانتاجية بما يقدمه من سلع راسماليه (الات ، مبانى) تستثمر فى تكوين الاصول الثابتة الجديدة واحلال المستهلك منها وبالتالى تتحدد الطاقة الانتاجية التى بدورها تحدد حجم وهيكل الانتاج ، وهكذا .

ويجب مراعاة علاقات التشابك هذه بين الانتاج وراس المال الثابت ، كما يجب مراعاة الدقة فى التوقيت بين خطط الاستثمار وخطط الانتاج خاصة بالنسبة للاجل الطويل .

هيكل ميزان رأس المال الثابت القومي

الاصول الثابته / القطاعات	في اول المدة			اضافات خلال المدة			اضافات ~~اضافات~~ نقص خلال المدة			الرصيد في نهاية المدة		
	آلات	مبانى	مجموع	آلات	مبانى	مجموع	آلات	مبانى	مجموع	آلات	مبانى	مجموع
أ ـ اصول ثابتة منتجة												
١ ـ الصناعة												
٢ ـ الزراعة واستخراجية												
٣ ـ بناء وتشييد												
٤ ـ مواصلات ونقل												
٥ ـ مواد اولية وفنية												
٦ ـ تسويق منتجات زراعية ٠												
٧ ـ تجارة												
٨ ـ اخـــرى												
ب ـ اصول ثابتة غير منتجة												
١ ـ اسكان												
٢ ـ خدمات محلية												
٣ ـ نقل ومواصلات (افراد)												
٤ ـ صحـة												
٥ ـ تعـــليم												
٦ ـ اداره												
٧ ـ بنوك وتأمين												
٨ ـ بحث علمى												
٩ ـ دفـاع												
١٠ ـ امن داخلى												
حـ ـ تقسيم الاصول حسب الملكيـــة												
١ ـ قطاع عام ـ الدولـة ـ التعاونيات												
٢ ـ قطاع خاص (زراعـة)												
٣ ـ ملكية خاصـة (ساكـن)												

رابعا : ميزان القوى العاملة :

يظهر ميزان القوى العامله القومى وهو جزء من ميزان الاقتصاد القومى الجانب البشرى لتكرار الانتاج حيث يبين مصادر القوى العامله وتوزيعها فى الاقتصاد القومى عامة . وتبرز اهمية هذا الميزان خاصة بالنسبة لوضع الخطط فى حصر القوى العاملة المتاحه وتوزيعها بين الانشطة المختلفة خاصة في الانشطة المنتجه وغير المنتجه . واذا ما توافرت الاحصاءات فسوف توجد الى جانب الميزان القومى للقوى العاملة موازين قوى عامله اخرى لتخدم اغراض التخطيط عامه ولغرض تخطيط القوى العاملة خاصة مثل موازين القوى العامله للاقاليم ، وموازين القوى العامله للقطاعات الرئيسيه ، وموازين قوى عاملة للمنشئات المختلفة .

وبالنسبة لاعداد ميزان القوى العاملة القومى عن فترة قادمة فانه يمكن تقدير جانب الموارد فى هذا الميزان بشئ كبير من الدقة اعتمادا على البيانات والمعلومات الديموجرافيه المتوافره فعلا فى معظم بلدان العالم فيما يتعلق بمعدلات المواليد والوفيات وتوزيع السكان على الاعمار المختلفة . اما اعداد جانب الاستخدامات من هذا الميزان عن فترة قادمه فعادة ما يعترضه كثير من المشاكل خاصة بالنسبة لقياس احتياجات القطاعات والمنشآت المختلفة من القوى العاملة ، والعوامل العديدة التى تؤثر فى ذلك مثل عدد ساعات العمل ، والمايكنه والتكنولوجيا ، والتنظيم ، وخطة الانتاج ، الخ .

غير انه فى معظم القطاعات المنتجه يمكن الاعتماد على مؤشرات مستقاه من الاحصاءات عن الماضى خاصة نسبة العمال الى الانتاج لتقدير كمية العمل اللازمة آخذين فى الاعتبار التغيرات المستقبلة التى قد تغير من هذه النسبة اصلا . كذلك قد يمكن استخدام مؤشرات مماثلة فى بعض القطاعات غير المنتجه مثل عدد السكان لكل طبيب فى الخدمات الصحيه ، وعدد التلاميذ لكل مدرس فى الخدمات التعليمية .

هيكل ميزان القوى العاملة القوى

الموارد	الاستخدامات
١ ـ اجمالى عدد السكان	١ ـ السكان العاملين
٢ ـ عدد السكان قبل وحتى نهاية سن التعليم (العمر من ٠ الى ١٥) ٠	أ ـ فى القطاعات المنتجه
٣ ـ عدد السكان فى سن التقاعد (العمر ٦٠ او ٦٥ فاكثر) ٠	* صناعة
٤ ـ عدد السكان فى سن العمل (١ ـ ٢ + ٣)	* زراعة واستخراجية
٥ ـ عدد السكان العاملين بعد التقاعد ٠	* بناء وتشييد
	* مواصلات
	* مواد اولية وفنية
	* تسويق سلع زراعية
	ب ـ فى القطاعات غير المنتجه
	* اسكان
	* صحة
	* تعليم وثقافة
	* ادارة
	* بنوك وتأمين
	* دفاع وامن
	* بحث علمى
	٢ ـ السكان فى سن العمل ولا يعملون
	ـ ربات البيوت
	ـ الطلبة فى سن العمل
	ـ اصحاب العاهات
(٤ + ٥) موارد القوى العاملة	(١ + ٢) مجموع استخدامات القوى العاملة

وبعد تقدير احتياجات القوى العامله فى القطاعات المختلفة للاقتصاد القومى والموارد من القوى العاملة سواء على حسب القطاعات (او على حسب الكفاءات الفنية) يمكن عمل موازنه بين الموارد والاستخدامات من القوى العامله بالنسبة الى :

١ - مجموع موارد القوى العامله مع مجموع احتياجات القوى العامله فى الاقتصاد القومى .

٢ - مجموع موارد القوى العاملة مع احتياجات القوى العاملة حسب كل اقليم .

٣ - موارد القوى العامله مع احتياجات القوى العاملة فى التخصصات المختلفة

وتفيد موازين القوى العامله فى اغراض تحليليه متعدده منها معرفة معدل نمو القوى العامله الذى عادة ما يتأثر بنمو عدد السكان عامة وعدد السكان فى سن العمل خاصة ، وامكانيات خلق فرص جديدة للعمل . كما انه من المتوقع ان يكون معدل الزيادة السكانية اقل من معدل زيادة الانتاج فى حالة تزايد انتاجية العامل والعكس بالعكس . كذلك يتعين مراقبة توزيع القوى العاملة بين الانشطة المنتجه خاصة فى الصناعة والانشطة غير المنتجه ومعدل الزيادة فى كل منها . ففى المراجل الاولى من التنمية ينتظر ان تفوق معدلات زيادة القوى العاملة فى الانشطة المنتجه (خاصة الصناعة) نظيراتها فى الانشطة الاخرى حتى مستوى تنمية معين بعده يحدث العكس بان تفوق معدلات الزيادة فى الانشطة غير المنتجه نظيراتها فى الانشطة المنتجه .

xxxxxxxxxxxxxxx

وفى ختام هذه المحاضرات التى عرضنا فيها مضمون ميزان الاقتصاد القومى بجوانبه المختلفه نعود لنذكر القارئ بان هذا الميزان قد يعد لغرض متابعة الخطة (ميزان احصائى) او لغرض وضع الخطط (السنوية والمتوسطة الاجل) او لغرض اعطاء صورة عامة مبدئيه عن الاقتصاد القومى لوضع الخطط طويلة الاجل . كذلك اذا ما نظرنا الى الاجزاء المختلفة من ميزان الاقتصاد القومى سوف نجد ان ميزان الناتج الاجتماعى يعرض الجانب السلعى ، وميزان الدخل القومى الجانب المالى ، وميزان راس المال الثابت القومى الجانبين السلعى والمالى ، واخيرا ميزان القوى العامله فانه يعرض الجانب البشرى فى تكوار الانتاج .

ملحق

لميزان الدخل القومى وتوزيعه واستخدامه النهائى
(الحسابات المشتقه)

حساب القطاع العائلى (أهالى)

موارد		استخدامات	
٤٠٠	أجور العاملين بالقطاعات المنتجه	٥٥	مصروفات للحصول على خدمات
٥٠	معاشات ومنح دراسيه	٤٠	ضرائب دخل
١٥	دخول من البنوك والتأمين	٢٥	مدفوعات للبنوك والتأمين
١٣٥	أجور العاملين بالقطاعات غير المنتجه	٤٨٠	(رصيد) للاستخدام النهائى
٦٠٠		٦٠٠	

حساب القطاعات المنتجه

موارد		استخدامات	
٤٠٠	فائض (مجتمع)	٣١٠	مدفوعات لميزانيه الدوله
٥٥	مخصصات بميزانيه الدوله للاستثمار	٢٠	" لجهاز الائتمان
٢٥	ائتمان من الجهاز المصرفى	٣٠	" عن خدمات غير منتجه
		١٢٠	(رصيد) للاستخدام النهائى
٤٨٠		٤٨٠	

حساب القطاعات غير المنتجه

موارد		استخدامات	
٥٥	متحصلات من السكان (خدمات مباعه)	١٣٥	مدفوعات للأهالى (أجور)
٣٠	" من القطاعات المنتجه (" ")	٢٠٠	(رصيد) للاستخدام النهائى
٢٥٠	مخصصات ميزانيه الدوله		
٣٣٥		٣٣٥	

© Egypt. Min. No. 336, Part III, the Ministry of National Income, Egyptian Income, Gross Domestic Product.

حساب ميزانيه الدولـــه

موارد		استخدامات	
٣١٠	من القطاعات المنتجه (فائض وضرائب واشتراكات تأمينات اجتماعيـــه)	٥٥	مخصصات للقطاعات المنتجـــــه (استثمارات واحتياطيات)
٤٠	ضرائب دخـــــل	٥٠	معاشات ومنح دراســـــيه
٥	فائض جهاز الائتمان	٢٥٠	(رصيد) لتمويل القطاعات غير المنتجه
	٣٥٥		٣٥٥

حساب جهاز الائتمـــان

موارد		استخدامات	
٢٥	ودائع الأهالى	١٥	مسحوبات الأهالى واقراض واشتراكات تأمينات
٢٠	تحصيلات من القطاعات المنتجه	٢٥	ائتمان للقطاعات المنتجـــه
		٥	(رصيد) فائض ممول لميزانيـــه الدوله
	٤٥		٤٥

المراجـــــع

المراجع العربيـة :

١ ـ الدكتور محمد مبارك حجير ، التخطيط المالى

٢ ـ الدكتور محمد مبارك حجير ، محاضرات فى التخطيط المالى ، مذكرة معهد التخطيط القومى رقم ٦٥٧ سنة ١٩٦٦ .

٣ ـ الدكتور ذكى مرسى ، ميزانية النقد الاجنبى والتمويل الخارجى .

٤ ـ المرحوم الدكتور احمد حسنى ، استخدام الحسابات المالية فى التخطيط ، مذكرة معهد التخطيط رقم ٢٦٥ سنة ١٩٦٢ .

٥ ـ المرحوم الدكتور احمد حسنى ، نظام تركيب جداول التدفقات المالية وتطبيقها على الاقليم الجنوبى ، مذكرة معهد التخطيط رقم ٤٣ سنة ١٩٦١ .

٦ ـ المرحوم الدكتور احمد حسنى ، نظرية التخطيط الاقتصادى ، الجزء الاول ، مذكرة معهد التخطيط رقم ٤٩٦ ـ سنة ١٩٦٤ .

٧ ـ المرحوم الدكتور احمد حسنى ، مفهوم الدخل القومى ، الجزء الاول ، مذكرة معهد التخطيط رقم ١٤٠ ـ لسنة ١٩٦٢ .

٨ ـ الدكتور عاطف السيد ، النظرية العامة للتخطيط المالى ، مذكرة معهد التخطيط رقم ٦٩٣ ـ سنة ١٩٦٦ .

٩ ـ الدكتور عاطف السيد ، محاضرات فى السياسة المالية ، مذكرة معهد التخطيط رقم ٢٠٨ ـ سنة ١٩٦٢ .

١٠ـ الاستاذ على لبيب عزيز ، النظرية لربط الحسابات القومية بجداول التدفقات المالية ، مذكرة معهد التخطيط رقم ٦٨٦ ـ سنة ١٩٦٦ .

١١ـ النظام المالى السوفيتى ، ترجمة الدكتور احمد فؤاد بلبع .

١٢ـ الدكتور صبحى تادرس قريصه ، الدور التمويلى والرقابى للجهاز المصرفى ، مع الاشارة الخاصة الى ج ٠ع٠م ، مذكرة معهد التخطيط رقم ٨٢٣ ـ سنة ١٩٦٨ .

١٣ـ الدكتور محمد عادل الهامى ، محاضرات فى ادوات التخطيط المالى ، الجزء الاول والثانى ، مذكرة معهد التخطيط رقم ٦٨١ ـ سنة ١٩٦٦ .

المراجع الاجنبيـــة :

1 . Ruggles, Richard, National Accounts and Income Analysis,

2 . Powelson, John, National Income and Flow of Funds Analysis

3 . Hautrey, R.G.

4 . Bettelheim, Charles, Studies in the Theory of Planning.

5 . Copeland, M.A., A System of Money Flows in the U.S.A.

6 . Copeland, M.A., The Feasability of a standard Comprehensive System of Social Accounts.

7 . Vojtech Spevacek, The Balance of the National Economy, Memo. No.363 The Institute of National Planning, 4 Parts, 1966.

8 . Krylov, P., National Balances and Economic Planning in the U.S.S.R., Memo. No. 290, Institute of National Planning, 1963.

9 . Fedorowicz, Zdzislaw, The System of Planning in A Socialist Economy, Memo. No.505, 1964. The Inst. of N. Planning.

10. Fedorowicz, Zdzislaw, National Budgeting in Polish Rractice, Memo., No. 514, The Inst. of N. Planning, 1964.

11. Kanauthe, Habil. Erhart, The Functions of Banks in Financing Public Enterprises, Memo. No. 743, The Inst. of N. Planning 1967.

12. Kanauthe, Habil Erhart. Medium Term Planning of National Economy, Memo No. 803, The Inst. of N. Planning, 1967.

13. Kanauthe, Habil Erhart, Gredit Planning and State Supervision Function of Banks in the GDR., Memo. No. 761, The Inst. of N. Planning, 1967.

14. Fedorowicz, Zdzislaw, Credit Planning in The Socialist Economy, Memo. No. 512. The Inst. of N. Planning.

فهـــرس

صفحة

الفصل الرابـع : ميزان الدخل القومى وتوزيعه واستخدامه النهائى

- مقدمـــه ١
- قياس الدخل القومى ٣
- هيكل ميزان الدخل القومى ٤
١- انتاج الدخل القومى ٤
٢- التوزيع الاولى للدخل القومى ٥
٣- التوزيع الثانوى للدخل القومى ٧
٤- التوزيع النهائى للدخل القومى ١١
٥- الاستخدام النهائى للدخل القومى ١١
- التوازن بين التدفقات السلعية والتدفقات المالية ١٢
- ميزان الدخل القومى كبديل للحسابات القومية ١٣

الفصل الخامس : ميزان راس المال الثابت القومى ١٤

- مقدمـــه ١٤
- تعريف راس المال الثابت القومى ١٤
- هيكل ميزان راس المال الثابت ١٥
ميزان القوى العاملة ١٨

ملحق لميزان الدخل القومى (الحسابات المشتقه) ٢٢

المراجـــع ٢٣

xxxxxxxxxx